التحول الي محاسبة الاستحقاق

تقوم المحاسبة في الوحدات الحكومية علي أساسين هما:

1- الأساس النقدي

2- أساس الاستحقاق

<u>أولا الأساس النقدي:</u>

طبقا لهذا الأساس فإن اثبات العمليات المالية لا يتم إلا بعد تحصيل او سداد نقدية بمعني انه لا تثبت الإيرادات إلا إذا تم تحصيلها نقدا ولا تثبت المصروفات إلا إذا تم سدادها نقدا.

لذلك فإن الاعتراف بالإيراد هو عند التحصيل وتحميل المصروفات هو عند السداد أو التحصيل أي ان السنة المالية التي استحق فيها الإيراد او التي استفادت من المصروفات لا تحمل بها ولا يتم الاعتراف بالإيراد في تلك السنة بل الاعتراف بالإيراد والمصروف يعتمد علي التحصيل او السداد.

رغم ما يقال ان هذا ألأساس بسيط في تطبيقه إذ لا يحتاج إلي تسويات نهاية السنة إلا إن الانتقاد الرئيسي له يرتكز علي تداخل السنوات وعدم تحميل السنة بما يخصها من إيرادات ومصروفات مما يمثل خللا في تحديد النفقات والايرادات التي تخص كل سنة مالية وطبقا لهذا الأساس تنتفي الحاجة الي اجراء قيود التسوية في نهاية السنة وما ينتج عنه من المقدمات والمستحقات رغم ما يقوم به البعض من ممارسات متمثلة في التعلية في نهاية السنة والتي لا ترقي الي مستوي قيود التسوية بل انها تخص تلك المصروفات الجاهزة للسداد غير ان السنة المالية انتهت ولم تسدد أما الإيرادات فلا تجري لها أي تعلية بل تحمل علي السنة التي تحصل فيها.

لتوضيح فكرة الأساس النقدي وما يتعرض له من قصور في تقديم صورة مالية صحيحة فلو افترضنا ان هناك مصروفات تخص السنة الحالية ولم تسدد حتي نهاية السنة فسدادها سيكون في السنة التالية فهل ستحمل كمصروفات علي السنة التالية ام السنة التي استحقت فيها وهذا يخل بمبدأ استقلال السنوات وبدقة التقارير المالية .

يقوم البعض بإطلاق تسمية هذه المصروفات مصروفات سنوات سابقة وهي تسمية لا معني لها لأنه يجب تحميلها كمصروف علي سنة مالية ما فهل مصروفات سنوات سابقة ستحمل علي السنة التي دفعت فيها وهذا قد يؤدي الي زيادة مصروفات السنة بل حدوث عجز نتيجة لسوء التحميل.

هل لهذا الأساس مزايا؟ بالتأكيد ان لكل نظام أو أساس مزايا تميزه عن غيره هذه المزايا هي:

1- سهولة التطبيق ولا يحتاج الي عدد كبير من الموظفين

2- تكلفة تطبيقه منخفضة

3- لا يحتاج الي خبرات عالية التأهيل

4- سهولة الفهم خاصة للموظفين الجدد

عيوب الأساس النقدي والتي تتمثل في الأتي:

1- لا يبين الأصول والالتزامات الخاصة بالوحدة الحكومية

2- التداخل بين السنوات في ما يتعلق بالإيرادات والمصروفات

3- لا يعترف بمساهمة الأصول خاصة الثابتة في تكلفة النشاط

4- لا يوفر المعلومات الكافية عن الوضع المالي

5- لا يعترف بمبدأ التحقق والاعتراف سواء للمصروفات والايرادات

6- يساعد الحكومات في التلاعب بالبيانات المالية عن طريق تأجيل سداد بعض المصروفات لإظهار فائض في الموازنة

7- قد يكون الفائض نتيجة لإيرادات تخص السنة الماضية وليست هذه السنة

8- الفشل في إثبات الالتزامات علي الدولة قد يؤدي إلي ان المدفوعات في السنة اكبر من المخصصات بسبب سداد التزامات لم نؤخذ في الاعتبار عند إعداد الموازنة.

<u>ثانيا : أساس الاستحقاق:</u>

يقوم أساس الاستحقاق علي مبدأ الاستحقاق المحاسبي والذي يهتم بإثبات العمليات المالية فور اكتمالها بغض النظر عن موعد تحصيلها كإيرادات أو سدادها كمصروفات ويعتبر عملية السداد مرحلة من مراحل العمليات المالية وإن الأساس في العمليات هو اكتمالها والتي من أهمها تحديد قيمة المعاملة واستلام المواد وملكيتها وهو ما يسمي باكتمال العمليات.

يتطلب أساس الاستحقاق إجراء قيود التسوية اللازمة في نهاية السنة او أثناء السنة بتحميل السنة المالية بما يخصها من مصروفات وإيرادات لهذا تظل الدفاتر والسجلات مفتوحة بعد نهاية السنة لإثبات قيود التسوية أما السداد يمكن إيقاف السداد مع نهاية السنة فالغرض هو تحميل السنة بما يخصها من مصروفات وإيرادات مع الأخذ في الاعتبار إن أي مدفوعات او مقبوضات ستكون بتاريخ السنة الحالية وليس الماضية بهذا يوقف تحميل السنة الماضية بأي مدفوعات او مقبوضات.

<u>مزايا أساس الاستحقاق:</u>

1- تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروفات وإيرادات

2- توفير بيانات عن الأصول والالتزامات للوحدة الحكومية فمصلحة الضرائب إذا اتبعت أساس الاستحقاق في اثبات الإيرادات بعد الربط النهائي ستوفر معلومات لوزارة المالية حول الإيرادات المتوقعة كما تساعد الوزارة في رقابة التحصيل

3 - إمكانية اعداد القوائم المالية المركز المالي (الميزانية) قائمة التدفقات النقدية

4- التمييز بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية

5- إثبات الأصول الثابتة التي تم اقتنائها خلال السنة كأصول وليس كمصروف علي السنة

6- توفير المقارنة السليمة بين السنوات المالية

7- المساعدة في تقييم الوحدات الإدارية

8- تسهيل إعداد تقديرات الموازنة التقديرية للسنة القادمة بما توفره من بيانات عن الانفاق الفعلي والإيرادات الفعلية

<u>عيوب أساس الاستحقاق :</u>

رغم إن البعض يذكرها كعيوب ولكنها ليست عيوبا بل قصور في التطبيق او عدم توفير مقومات التطبيق السليم من هذه المعوقات:

1- الحاجة الي موظفين مؤهلين فهذا يمكن توفيره بالتدريب واستقطاب خريجين ذوي مستويات عالية

2- التأخير في اعداد الحسابات الختامية بالعكس لو تم استخدام أساس الاستحقاق بطريقة سليمة وتوفير المتطلبات التي ستذكر لاحقا سيسهل إعداد القوائم المالية بطريقة سليمة وبيانات موثوق فيها.

3- استخدام الحكم الشخصي وهذا أمر طبيعي في التطبيق المحاسبي العملي وهذه التقديرات محكومة بأسس ومعايير التقدير

<u>متطلبات تطبيق أساس الاستحقاق:</u>

من أهم متطلبات أساس الاستحقاق هو(استخدام طريقة القيد المزدوج وإلا مجرد التفكير والحديث عن تطبيق أساس الاستحقاق دون استخدام القيد المزدوج هو حديث لا يرقي إلي مستوي التمنيات فقط)

لتطبيق أساس الاستحقاق لا بد من توافر الاتي :

1- منظومة حسابات متطورة (ليس نظاما يدويا) وذلك لضخامة البيانات التي يتم معالجتها
2- سجلات محاسبية متكاملة من أستاذ عام وأستاذ مساعد ودفاتر تحليلية
3- توافر محاسبين ذوي مهارات عالية لتطبيق النظام
4- وجود الأجهزة اللازمة لتسهيل العمل
5- المساندة اللازمة من المستويات العليا
6- إعطاء فترة زمنية كافية للوحدات الحكومية للانتقال الي أساس الاستحقاق
7- تعديل القوانين لتتضمن استخدام أساس الاستحقاق

خطوات التحول إلي أساس الاستحقاق :

1- دراسة الوضع الحالي ووضع خطة التحول

2- البدء في تطبيق أساس الاستحقاق بشكل تدريجي إلي جانب الأساس المستخدم حاليا

3- استكمال أي نواقص فنية خاصة ما يتعلق بالنظام المحاسبي مثل دليل الحسابات ونماذج قيود اليومية

أسباب التحول إلى أساس الاستحقاق

1- الحاجة إلي بيانات دقيقة حول تكلفة الخدمات الحكومية

2- الحاجة إلي مزيد من الشفافية والمساءلة

3- عدم العدالة والضعف في تخصيص الموارد لعدم توفر البيانات

4- التأخر والقصور في إعداد التقارير الحكومية

5- الحاجة الي مواكبة التطورات في الأنظمة المحاسبية الحكومية خاصة ما يتعلق بمعايير المحاسبة الحكومية واحصاءات مالية الحكومة